نظرة حول منهج السيد الحيدري

في التعامل مع الروايات

بقلم

سلمان عبد الأعلى

تمهيد

ما يميز أطروحات السيد كمال الحيدري –حفظه الله– عن كثير من الأطروحات الأخرى، هي أنه دائماً ما يُبين في كل قضية يتناولها الأساس المنهجي الذي يعتمد عليه، وهذا ما يظهر جلياً في دروسه ومحاضراته وبرامجه، حيث نجده يُولي هذه المسألة أهمية كبرى، ومن يُدقق في كلماته يجد هذه السمة واضحة جداً.

وكذلك الأمر عندما يقوم بالنقد، حيث نجده يُؤكد في نقده أيضاً على الاختلاف المنهجي بينه وبين من يخالفه، فنقده مثلاً للسيد الخوئي ليس مجرد نقد لبعض آراءه ونتائجه التي خلص إليها، بل هو في أساسه نقد منهجي لمنهجه في التعامل مع الروايات، فالسيد الخوئي يتبنى المنهج السندي، ويتعاطى مع النصوص الدينية على أساس من هذا المنهج، وهذا ما يرفضه السيد الحيدري ويحذر منه،

لأنه يرى بأن المنهج الصحيح للتعامل مع الروايات هو منهج جمع القرائن المضمونية والسندية[١].

ونظراً لمتابعاتي للكثير من ردود الأفعال المثارة حول بعض أطروحات السيد الحيدري اتضح لي بأن الكثير من هذه الردود لم تكن دقيقة، وذلك نتيجةً لعدم إلمام أصحابها بمنهجيته في التعامل مع النصوص الروائية، ولذلك نجد بعضهم يرد عليه وربما يعترض على بعض أفكاره وآراءه دون أن يتطرق –ولو بمجرد الإشارة– لمنهجه الذي اعتمده للوصول إلى هذه النتائج، والأنكى من ذلك أن يقوم بمحاكمة هذه الأفكار والآراء وفق منهج أقل ما يُقال عنه بأنه لا ينسجم مع المنهج الذي ينتخبه لنفسه، ومع ذلك نجد هؤلاء يتغافلون عن ضرورة المناقشة الجادة للأصل المنهجي الذي بنى عليه، هذا بالإضافة إلى غير ذلك من الاخفاقات والتخبطات التي وقع فيها

[١] تعددت المسميات التي أطلقها السيد الحيدري على المنهج الذي يتبعه، فمرة يعبر عنه بالمنهج المضموني أو المتني وتارة بالمنهج الدلالي وأخرى بمنهج جمع القرائن، ولذا سوف نركز المسمى على هذه الأسم وهو (منهج جمع القرائن المضمونية والسندية)، وذلك لأنه الأشمل الذي يعبر عن منهجه جيداً.

البعض، والتي هي زلات لا تغتفر من الناحية العلمية، خصوصاً إذا كان أصحابها ممن يُدعى له العلم والمنزلة العلمية الرفيعة !!

ومن أجل التوضيح ورفع الالتباس الحاصل لدى البعض، سوف نتناول المنهج الذي أعتمده السيد الحيدري للتعامل مع الروايات، كما سوف نتعرض أيضاً لأبرز الإشكالات التي أوردها على المنهج السندي، وذلك لكي نعطي المهتمين صورة ولو إجمالية عن ملامح وخصوصيات منهجه العلمي، وأهم ما يميزه عن المناهج الأخرى التي يرفضها، لأنه ما لم نفهم ذلك جيداً، فإننا لن نتمكن من فهم اطروحاته واستدلالاته حق فهمها.

وكعادتي في مثل هذه المواضيع سأعتمد في بيان منهج السيد الحيدري على ما جاء في كلماته من دروسه وأبحاثه، وسأحاول قد إمكاني أن أعرض رؤيته بأسلوب مبسط يناسب أذهان جميع المهتمين بهذا الموضوع، سواءً كانوا من المتخصصين أو غير المتخصصين.

ضرورة تحديد المنهج أولاً

يؤكد السيد الحيدري على ضرورة تحديد المنهج المتبع للتعامل مع الروايات قبل البدء في عملية الاستنباط للمعارف الدينية، وذلك لأن المنهج المتبع سوف يؤثر تأثيراً بالغاً في النتائج التي قد يتوصل إليها نتيجة لاتباعه، ويضرب مثالاً لتوضيح ذلك بالمنهج الأصولي والمنهج الأخباري، وكيف أن اتباع أحدهما قد يفضي إلى نتائج هي غير تلك النتائج التي قد تكون عند اتباع المنهج الآخر، فعليه وبحسب السيد الحيدري ينبغي تحديد المنهج المتبع قبل البدء في ممارسة عملية الإستنباط، هل هو المنهج السندي أو المضموني أو أي منهج آخر[٢]، كما يؤكد أيضاً على ضرورة الالتزام بالمنهج، فمن اختار منهج فعليه أن يلتزم بلوازمه كما يعبر[٣].

نظرة حول المنهج السندي (ما هو المراد من المنهج السندي؟)

يقول السيد الحيدري في مقام بيان المراد من المنهج السندي: "والمراد بهذا المنهج هو أنه يعتمد الرواة بقطع النظر عن المضمون

[٢] راجع بحث خارج الأصول، تعارض الأدلة للسيد كمال الحيدري، الدرس رقم ٦٦.
[٣] هذا ما يؤكد عليه السيد كثيراً في دروسه وأبحاثه.

والمتن إلا في موارد نادرة، وإلا هذا المنهج أيضاً محتاج إلى البُعد المتني والدلالي، كما لو فرض أن مضمون الرواية كان مخالفاً لتوحيد الله سبحانه وتعالى، لا إشكال عند أحد أن هذه الرواية حتى لو كانت صحيحة السند لا يُعتنى بها، أو كانت مخالفة للمسلمات والضرورات المذهبية أيضاً نجد أنه لا يعتنى بها حتى ولو كانت صحيحة السند، ولكنه هذا المنهج بشكل عام يستند إلى الرواة (رواة النص) لقبول رواية ولعدم قبول رواية أخرى، لحجية رواية ولعدم حجية رواية أخرى"[٤].

الروايات الصحيحة بين علمائنا المتقدمين وعلمائنا المتأخرين

قبل أن نستعرض الخطوات التي يمر بها المنهج السندي في التعامل مع الروايات، وأهم الإشكالات التي يوردها السيد الحيدري عليه، من المهم جداً بيان ما ذكره السيد الحيدري من أن الروايات الصحيحة في اصطلاح علمائنا المتقدمين تختلف عن الروايات الصحيحة في اصطلاح علمائنا المتأخرين، لأن الصحيح باصطلاح

[٤] راجع بحث خارج الفقه، مفاتيح عملية الاستنباط الفقهي للسيد كمال الحيدري، الدرس رقم ٨٢.

المتقدمين لا يدور مدار السند، وإنما يدور مدار جمع القرائن، وهل أن هذا الرواية صادرة وثابتة عن المعصوم أو غير صادرة وثابتة، ويقول في بيان ذلك: "فلعل هناك سند ضعيف بحسب اصطلاح المتأخرين والرواية ثابتة بحسب اصطلاح المتقدمين، ولعل العكس وهي أن الرواية صحيحة باصطلاح المتقدمين، ولكنها غير ثابتة باصطلاح المتقدمين"[٥].

خطوات المنهج السندي في التعامل مع الروايات

استعرض السيد الحيدري خطوات المنهج السندي في التعامل مع الروايات، وهذا المنهج هو المنهج المتبع لدى السيد الخوئي، وجملة من تلامذته، ومن المعروف اتجاه السيد الخوئي واهتمامه بهذا المنهج، وحول ذلك يقول الشيخ حيدر حب الله: "اتجه الإمام الخوئي ناحية علم الرجال والاهتمام السندي اتجاهاً ملحوظاً مختلفاً عن الحالة العامّة في الحوزة العلمية. ونرى اتجاهه هذا قهرياً، بمعنى أنّ نظرياته في أصول الفقه لعبت دوراً في اهتمامه هذا. ويرجع ذلك إلى تبنّيه حجية خبر

[٥] راجع بحث خارج الأصول، تعارض الأدلة للسيد كمال الحيدري، الدرس رقم ٦٥.

الثقة، لا الخبر الموثوق، ليجعل المعيار في الحديث الشريف في رجال السند من حيث وثاقتهم. وقد دعم نظريّته هذه بذهابه إلى نظرية عدم وهن الخبر الصحيح بإعراض المشهور عنه، وعدم جبره بعملهم به، ممّا أنقص فرص تصحيح الروايات أو تضعيفها على أساس معايير مخارجة للسند ورجاله"[٦].

وبناءً على هذا المنهج، فإن هناك خطوات ينبغي اتباعها للتعامل مع الروايات، وهذه الخطوات تطرق لها السيد الحيدري في بعض دروسه وأبحاثه، وسوف نوردها باختصار فيما يلي[٧]:

الخطوة الأولى: (معرفة سند الرواية)

في هذه الخطوة يتم التعرف على سند الرواية إن كان صحيحاً أو غير صحيح، ويتم ذلك من خلال مراجعة رواة السند وما قيل عنهم في الكتب الرجالية، هل قالوا عنهم بأنهم ثقاة أم لا؟ فإن قالوا

[٦] راجع مقال الإمام الخوئي ومآلات النهضة في الاجتهاد وعلم النقد السندي للشيخ حيدر حب الله، في العدد ٢٢، من مجلة الاجتهاد والتجديد، ربيع عام ٢٠١٢م.

[٧] للإطلاع راجع بحث خارج الأصول، تعارض الأدلة من الدرس رقم ٦٦ وما بعده، علماً بأن ما سنورده منقول باختصار وببعض التصرف.

بتوثيقهم فهم حجة، وإن لم يقولوا بتوثيقهم فهم ليسوا بحجة، ويعني ذلك أن نذهب إلى الرواية فإذا كانت صحيحة السند ولم يكن لها معارض نعمل بها، أما إذا كان لها معارض فيُنتقل للخطوة الثانية.

الخطوة الثانية: (الجمع العرفي في حالة التعارض غير المستقر)

إذا كان للرواية معارض (غير مستقر)، وأمكن الجمع العرفي بينها وبين ما يعارضها، فإنه تُجمع ويعمل بها، علماً بأن الجمع العرفي له مصاديق متعددة فقد يكون عام وخاص، وقد يكون وارد وموروود، وقد يكون حاكم ومحكوم، وقد يكون خاص وعام، وقد يكون مطلق ومقيد، فهذه كلها من مصاديق الجمع العرفي، أما إذا لم يمكن الجمع العرفي فينتقل إلى الخطوة الثالثة.

الخطوة الثالثة: (المرجحات في حالة التعارض المستقر)

إذا كان التعارض مستقراً بين الروايات ولم نستطع أن نوجد الجمع العرفي بينها، مثلاً رواية تقول تجب الصلاة، وأخرى تقول تحرم الصلاة، رواية تقول هناك ولاية للفقيه، وأخرى تقول لا ولاية للفقيه،

رواية تقول طهارة أهل الكتاب، ورواية أخرى تقول بنجاسة أهل الكتاب، ففي هذا الحالة يوجد تنافي وتناقض مستقر بين الروايات، ولا يمكن معه حمل إحدى الروايات مثلاً على الاستحباب والأخرى على الوجوب، ولذلك لابد من الدخول في باب المرجحات، أي ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى، أو إحدى الطائفتين من الروايات على الطائفة الأخرى، والمرجحات هي أولاً: (موافقة كتاب الله)، وهنا وبحسب هذا المنهج يشترط العلم بآيات الأحكام فقط، ولذا تجد الكثير من علماء الإمامية-والكلام للسيد الحيدري- لم يكتب في التفسير، ولكن كتب في آيات الأحكام، وذلك لأنه لابد من العرض على الكتاب في حالات التعارض المستقر، وللأسف أن آيات الأحكام هي سدس القرآن أو عشر القرآن (خمسمائة، ستمائة آية، أياً كان عددها)، وهذا يعني أن ما يشترط الإلمام به هو هذا المقدار فقط، علماً بأنه يتم فهم هذه الآيات في العادة منعزلةً وكأنها لم تأتي في إطار مفاهيم القرآن، وعقائد القرآن، ومسائل القرآن الأخرى، ولهذا فإن ما يحصل -بحسب ما يراه السيد الحيدري- ما هو إلا قطع لهذه الآيات القرآنية عن الجو القرآني العام، إذ تُعرض

الروايات على القرآن بهذه الطريقة التجزيئية، فإذا لم يكن في هذه الآيات دلالة لا في الموافقة ولا في المخالفة يُنتقل إلى الخطوة التالية وهي: (خذ بما خالف العامة) فإذا كان كلاهما موافقاً للعامة أو كلاهما مخالف للعامة يُذهب إلى (الترجيح بالشهرة) فإذا كان كلاهما مشهوران يأتي (الترجيح بالصفات)، فإذا كان كلاهما جيد، يُنتقل إلى الخطوة الرابعة.

الخطوة الرابعة: (التخيير أو التساقط)

وفي هذه الخطوة وقع الاختلاف بين العلماء في التعامل مع الروايات المتعارضة (تعارض مستقر)، فهل أنه في النتيجة تخيير أو توقف وإرجاع وتساقط[٨].

السيد الحيدري ونقد المنهج السندي

بعد استعراضنا للخطوات المتبعة في التعامل مع الروايات وفق المنهج السندي، فإنه من المهم أن نبين بأن السيد الحيدري في نقده

[٨] راجع بحث خارج الأصول- تعارض الأدلة، الدرس رقم ٦٦.

للمنهج السندي أشار بأن علم الأصول في باب التعارض مكتوب وفق المنهج السندي، وذلك لأن التسلسل الذي يتم في التعامل مع الروايات المتعارضة -كما مر بنا- يتناسب مع المنهج السندي، أما إذا كان الشخص ممن يعتقد بأن هذا المنهج غير صحيح، فإن هذا التسلسل سيصبح غير نافع بالنسبة له[٩]، وهذا هو ما يراه السيد الحيدري، حيث يرى بأن المنهج السندي لا يمكن الاعتماد عليه، لأنه يعاني من عدة إشكاليات، وهي على النحو التالي[١٠]:

- أولاً: أن المنهج السندي لا علاقة له بصدور الرواية أو عدم صدورها، لأن صحة الرواية بحسب هذا المنهج لا يعني بأنها صادرة، وضعف الرواية لا يعني أيضاً أنها غير صادرة، لأن كل هم هذا المنهج هو إثبات الحجية، يعني أن هذا الخبر حجة يمكن الاستناد إليه أو أن هذا الخبر ليس بحجة ولا يمكن الاستناد إليه[١١]، ولا ملازمة بين الحجية وبين الصدور والعكس أيضاً كذلك، فقد يكون الخبر صادراً فعلاً، ولكنه

[٩] راجع المصدر السابق.
[١٠] راجع بحث خارج الأصول- تعارض الأدلة، الدرس رقم ٦٧.
[١١] راجع المصدر السابق، وراجع أيضاً بحث خارج الفقه، مفاتيح عملية الاستنباط الفقهي، للسيد كمال الحيدري، الدرس رقم ٨٢.

غير صحيح السند، وقد يكون العكس، ولهذا نجد السيد الحيدري يرفض هذا المنهج ويبين منهجه بقوله: "أنا منهجي قائم على أساس صدور الرواية وعدم الصدور، لا صحة الرواية وعدم الصحة، فالرواية الصادرة حجة ولو لم تكن حجة بالمعنى المصطلح، والرواية غير الصادرة ليست حجة، ولو كانت حجة بالمعنى المصطلح"[١٢].

- ثانياً: أن هناك اختلافاً شديداً في مباني التوثيق والتضعيف، فلعله على بعض المباني الرجالية يكون بعض الأشخاص في أعلى مراتب الوثاقة، وعلى مبانٍ أخرى يكون في أنزل درجات الضعف والاتهام ونحو ذلك[١٣]، فالكثير من هذه المباني التي على أساسها تم التوثيق والتضعيف هي مبنية على مبانٍ كلامية، وتلك المباني الكلامية باطلة بحسب ما يراه السيد الحيدري، ولذا يضرب لذلك مثالين للتوضيح وهما[١٤]:

[١٢] راجع بحث خارج الأصول- تعارض الأدلة، الدرس رقم ٦٧.
[١٣] راجع بحث خارج الفقه- مفاتيح عملية الاستنباط الفقهي، الدرس رقم ٨٢.
[١٤] راجع بحث خارج الأصول- تعارض الأدلة، الدرس ٦٧ منقول بتصرف واختصار.

١. المثال الأول: أن القميون كانوا يعتقدون بأن من يقول بأن النبي (ص) لا يسهو فهو مغالي،[١٥] ومن كان يقول هذا القول (عدم سهو النبي "ص") كانوا يخرجوه من قم لمغالاته، وبذلك تسقط عدالته ويثبت فسقه، فالغلو أحد أسباب ضعف الراوي عندهم، فإذا كانت كتب الرجال معتمدة على هذا المبنى، وهذا المبنى باطل، فعلى أي أساس يُقبل ما جاءت به الكتب الرجالية المكتوبة على مباني كلامية باطلة وفاسدة[١٦].

٢. مثال أوضح: في زماننا هذا لو كُتب كتاب لترجمة الأعلام المعاصرون، فإذا كان الكاتب ممن يرى بأن القائل بوحدة الوجود كافر ونجس وفاسد العقيدة، فإنه عندما يأتي ليترجم لزيد من الناس وهو قائل بوحدة الوجود سيكتب عنه بأنه كافر نجس وفاسد العقيدة، ومن ثم سيأتي من هو بعده بعد خمسمائة سنة مثلاً يأخذ بقوله نظراً لكونه معاصراً له، وسيكون هذا الرجل فاسد العقيدة بالاعتماد على هذا

[١٥] هنا إشارة لكلمة الشيخ الصدوق رحمه الله فيما ينقله عن أستاذه ابن الوليد.
[١٦] راجع بحث خارج الأصول- تعارض الأدلة- الدرس ٦٧.

الكاتب، وهو لا يدري أنه كتب ذلك نتيجة لمبناه الكلامي[١٧].

- ثالثاً: أن المعاصرين للأصحاب كانت علومهم اجتهادية وليست حسية، فالكثير من كلمات الصدر الأول في الغيبة الصغرى والكبرى كانت آراءهم في الرجال آراء اجتهادية، ولهذا فإنه ليست لها قيمة تعبدية حتى نتعبد بها[١٨].

ومن هنا نجد السيد الحيدري يرى بأنه حتى من يريد أن يعتمد على المنهج السندي، فإنه لابد له من تنقيح المباني الكلامية أولاً قبل أن يبدأ في تصحيح السند أو تضعيفه، فعليه أن يحدد ما هو مبناه في الغلو؟ ما هو مبناه في جملة من القواعد العقدية المرتبطة بمقامات الأئمة؟ ما هو المبنى في التوحيد؟ وهكذا، فكل هذه لابد أن تُنقح بحسب السيد الحيدري وعلى أساسها يدخل إلى الرواة وإلى علم الرجال، وبعد ذلك يتم تحديد قبول الراوي من عدم قبوله، لكن وللأسف الشديد أن هذا غير معمول به إلا في بعض الحالات كما يقول[١٩].

[١٧] راجع بحث خارج الأصول- تعارض الأدلة، الدرس ٦٧.
[١٨] راجع المصدر السابق.
[١٩] راجع بحث خارج الفقه-مفاتيح عملية الاستنباط الفقهي، الدرس ٩٠.

مخاطر المنهج السندي

اتضح لنا أهم الإشكالات التي أوردها السيد الحيدري على المنهج السندي، والتي من أهمها أن الكثير من المباني الرجالية متأثرة بالمباني الكلامية كما مر بنا، وعليه فإن السيد الحيدري يرى بأن هناك عدة أخطار تترتب على اتباع هذا المنهج من أهمها: أن الكثير من المعارف الدينية والتاريخية والسلوكية سوف تسقط عن الإعتبار، وذلك لأنها ضعيفة السند، ولأجل ذلك يقول السيد الحيدري وهو يحذر من نتائج المنهج السندي: "ولذا تجد أمثال كتب عظيمة وشريفة وجليلة مثل تحف العقول صارت في سلة المهملات، الآن هل يعتمد أحد على ما ورد في تحف العقول لابن شعبه، لماذا؟ لأنه باعتبار أن الكتاب لا سند له، أما إذا صار المبنى مبنى جمع القرائن، هذه قرائن في هذا الكتاب، ولذا نحن في بحثنا في فقه المكاسب المحرمة خارج قبل عشرة سنوات، طرحنا قلنا أساساً كتاب فقه الرضا، تحف العقول، هذه كلها لا نقول باعتبارها بالمعنى الرسمي يعني سندها تام، لكنها كلها تنفعنا في جمع القرائن"[٢٠].

[٢٠] راجع بحث خارج الفقه- مفاتيح عملية الاستنباط الفقهي، الدرس ١٥٦.

كذلك يتحدث السيد الحيدري عن آثار هذا المنهج بقوله: "على هذا الأساس تجدون أن نهج البلاغة هجر في حوزاتنا العلمية، أهم نص من كلمات مطمئنة صادرة من فم إمام الكلام أمير المؤمنين، ولكن لأن المنهج منهج سندي ماذا صار نهج البلاغة عندنا؟ تعلمون أين نقرأه؟ عند الموتى عندما نصعد واحد ميت نقرأ له خطبة الموت... وكذلك انتهت عندنا زبور آل محمد الصحيفة السجادية..."[٢١].

ويواصل حديثه حول الآثار السلبية للمنهج السندي إلى أن يقول: "وهكذا روايات التاريخ ذهبت أدراج الرياح عندنا، وروايات الأخلاق، وروايات السيرة، وروايات التفسير، وروايات القصص، وروايات المواعظ كلها صارت في سلة أمام الحوزات العلمية، سببه ما هو؟ سببه هذا المنهج السندي الذي في اعتقادي أسس على غير أساس علمي دقيق يمكن الدفاع عنه"[٢٢].

ولا يفوتنا أن نبين أن السيد الحيدري ورغم انتقاداته المتكررة للسيد الخوئي نتيجة لاتباعه للمنهج السندي، إلا أنه ذكر أن السيد

[٢١] راجع بحث خارج الأصول- تعارض الأدلة، الدرس ٦٨.
[٢٢] راجع المصدر السابق، علماً بأن الإهمال وعدم الاهتمام الذي يعنيه السيد الحيدري هو الإهمال وعدم الاهتمام من ناحية عدم إدخالها في عملية إستنباط المعارف الدينية.

الخوئي أحياناً لا يستند إلى هذا المنهج، إذ يقول في ذلك بأنه: "حتى السيد الخوئي (قدس سره) في موارد متعددة لم يستند إلى المنهج السندي، وإنما إلى منهج جمع القرائن"[٢٣]، ولكن ينبغي العلم أيضاً بأن السيد الحيدري يؤكد بأنه لابد من تحديد المنهج المتبع منذ البداية (هل هو المنهج السندي أو منهج آخر)، وبعدها يرى بأنه ينبغي الالتزام بالمنهج المختار، لا أنه تارة يكون منهجنا سندي وتارة أخرى يكون منهجنا مضموني، لأنه يعتقد بأن هذا التذبذب وعدم الثبات غير صحيح، ويمثل لذلك بمن يختار المنهج السندي، ولكنه إذا جاء إلى الزيارة الجامعة الكبيرة مثلاً فإنه لا يلتزم بهذا المنهج، ويتبع المنهج المضموني، بالقول بأن "مضامينها عالية"[٢٤].

أهم معالم منهج السيد الحيدري (منهج جمع القرائن)

يعتمد السيد الحيدري في التعامل مع الروايات على منهج جمع القرائن، وهذا المنهج هو الذي اصطلح عليه علمائنا المتأخرون بحجية الخبر الموثوق به لا حجية خبر الثقة، وهذا ما يختلف عن المنهج السندي الذي يرى حجية خبر الثقة، ويبين السيد الحيدري

[٢٣] راجع بحث خارج الفقه- مفاتيح عملية الاستنباط الفقهي، الدرس رقم ٢١٦.
[٢٤] راجع بحث خارج الأصول- تعارض الأدلة، الدرس رقم ٦٨.

بأن هذا المنهج هو المنهج العام الذي يتبعه في كل الروايات، سواءً كانت هذه الروايات عقائدية أو كانت روايات أخلاقية أو كانت روايات تأريخية أو كانت روايات مرتبطة بالأحكام الشرعية أو روايات مرتبطة بأي بعد آخر[٢٥]، والمراد من هذا المنهج (منهج جمع القرائن) هو محاولة جمع جميع القرائن المتاحة لتحصيل الوثوق بصدور الرواية أو بعدم صدورها. وأما عن أهم القرائن التي يعتمد عليها في هذا المنهج، فيمكن تلخيصها فيما يلي[٢٦]:

القرينة الأولى:

(معرفة المضمون صادر أو غير صادر بالعرض على القرآن الكريم)

هناك فارق منهجي وأساسي بين ما يعتقده السيد الحيدري في قبول الرواية وعدم قبولها، وبين ما يعتقده مشهور العلماء، ففي البداية لا يُنظر للسند بحسب السيد الحيدري، وإنما يبدأ من المضمون، وأما ما هي الآلية التي يتم من خلالها معرفة مضمون الرواية إن كان مقبولاً أو غير مقبول، فالجواب بحسب السيد الحيدري هو كما قال الأئمة (عليهم أفضل الصلاة والسلام): "كل ما جاءكم عنّا

[٢٥] راجع بحث خارج الفقه- مفاتيح عملية الاستنباط الفقهي، الدرس رقم ٢٩٦.
[٢٦] راجع بحث خارج الأصول- تعارض الأدلة، الدرس رقم ٦٩ منقول ببعض التصرف وببعض الاختصار.

فاعرضوه على كتاب ربكم فإن وجدتم عليه شاهداً أو شاهدين من كتاب الله فنحن قلناه، وإن لم تجدوا عليه فهو زخرف لم نقله" فكل ما جاءنا عنهم بشكل مطلق، وليس الرواية الضعيفة فقط، لابد أن يرجع فيها للكتاب، فالميزان عند السيد الحيدري في الدرجة الأولى هو مضموني لا سندي، وهذه العملية معقدة، ولذلك يقول بأنه: "لا بد أن يصير (معرفة) القرآن كالعجينة في يدك حتى تقول هذا موافق للقرآن أو مخالف للقرآن، كما قال الشهيد الصدر الأول (الفقه كالعجينة في يدي)"[٢٧].

ومن هنا نفهم لماذا يشترط السيد الحيدري علم التفسير وعلم القرآن كأول علم يحتاجه العالم الديني لاستنباط المعارف الدينية[٢٨]، وذلك لأنه يرى بأن أول خطوة يجب أتباعها في أي رواية، سواءً كانت في باب فقهي أو تفسيري أو عقائدي هي العرض على كتاب الله، فإذا كانت معارضة له يُضرب بها عرض الجدار[٢٩]، كما يوضح نقطة مهمة في قضية العرض على القرآن الكريم وهي في قوله: "ليس العرض بأن نجد موافقاً له تفصيلاً أو أن لا يخالفه تفصيلاً، بل أن

[٢٧] راجع المصدر السابق.
[٢٨] راجع شروط السيد الحيدري للمرجع الديني عند السيد الحيدري في كتاب مشروع المرجعية وآفاق المستقبل لدى السيد كمال الحيدري.
[٢٩] راجع بحث خارج الأصول- تعارض الأدلة، من الدرس رقم ٦٧ إلى الدرس رقم ٦٩.

يكون موافقاً مع الروح العامة التي تحكم كل معارف القرآن، وأن لا يكون مخالفاً للروح العامة التي تحكم كل معارف الإسلام"[٣٠].

نقطة مهمة

يرى السيد الحيدري بأنه ووفقاً لمنهجه، فإن الرواية إذا عُرضت على القرآن الكريم وثبت أنها موافقة له، فهذا لا يعني بأنه يجوز العمل بها مباشرة، إذ لا بد من البحث في الخطوة اللاحقة، وهي أن نرى إن كان لها معارض أو لا، ولكن هذا البحث يأتي بعد ثبوت الصدور لا بعد إثبات حجية السند، وفي هذه الخطوة يُبحث عن ما هو المراد من التعارض والمنافي، وبم يمتاز عن التزاحم ونحو ذلك، ثم يبحث في حال وجود التعارض، هل يمكن الجمع العرفي أو لا يمكن؟ وإذا كان لا يمكن يُبحث في التخيير أو المرجحات، ولكن هذه كلها لاحقة على بحث العرض على الكتاب والسنة كما يقول[٣١].

[٣٠] راجع بحث خارج الفقه- مفاتيح عملية الاستنباط الفقهي، الدرس رقم ٩٦.
[٣١] بحث خارج الأصول- تعارض الأدلة، الدرس رقم ٧١.

القرينة الثانية: (الذهاب إلى النظائر والأمثال والشواهد)

في هذه الخطوة يتم الذهاب إلى النظائر والأمثال والشواهد في كلمات النبي والأئمة (عليهم أفضل الصلاة والسلام)، فإذا كانت هناك نظائر وشواهد تؤيد هذا المضمون، فإن هذه أيضاً قرينة على أن الرواية صادرة عنهم (عليهم أفضل الصلاة والسلام) بغض النظر عن كون الرواية صحيحة السند أو أنها ضعيفة السند[٣٢].

وأما عن كيفية ذلك فيؤكد السيد الحيدري بأنه: "على هذا الأساس (يعني أساس منهج جمع القرائن) فلا يتبادر إلى الذهن أننا نتعامل مع النصوص الواردة في قضية معينة كجزر منفصلة بعضها عن بعض، لا أبداً، وإنما نتعامل معها كوحدةٍ واحدة ننظر إليها جميعاً، إلى هذه العناوين، إلى هذه الروايات، خصوصاً إذا أدخلنا نظرية الاحتمال وأنه بمختلف الأمزجة نقلوا الروايات، بمختلف المناهج نقلوا الروايات، بمختلف الطرق... عند ذلك لا ننظر (ولا) نأخذ هذه

[٣٢] راجع المصدر السابق.

الرواية على انفراد... شبه ما يقال في التواتر ولكن بدرجة أقل، ففي التواتر لا ننظر إلى السند"[٣٣].

القرينة الثالثة: (إجماع الأمة على المضمون)

وهو أن يكون هذا المضمون وارد في مصادر الشيعة ووارد أيضاً في مصادر أهل السنة، يعني الاستناد إلى مضمون روايات (لا تجتمع أمتي على خطأ)، وهذخ الأحاديث وإن كان يضعفها مشهور العلماء إلا أن السيد الحيدري كما يقول له طريق لتصحيحها[٣٤].

القرينة الرابعة: (النظر في السند)

من المهم التأكيد على أن السيد الحيدري وإن كان لا يرى صحة اتباع المنهج السندي، إلا أن ذلك لا يعني بأنه لا ينظر إلى السند نهائياً، بل نجده يبحث في السند ولكنه لا يعتمد عليه، بل يجعله قرينة من القرائن، ولذلك نجده يقول: "طبعاً وصحة السند يعد

[٣٣] راجع بحث خارج الفقه- مفاتيح عملية الاستنباط الفقهي، الدرس ٢٩١.
[٣٤] راجع المصدر السابق، ولتفصيل أكثر عن كيفية تثبيت هذه الرواية عند السيد الحيدري راجع تعارض الأدلة ٧٠

من القرائن، يعني الصحة لها قسط من الثمن لا أريد أن أنفيها مطلقاً"[٣٥].

ومن هنا ووفقاً لمنهج السيد الحيدري فإنه يمكن الاستفادة من السند كقرينة من القرائن الدالة على أن الرواية صادرة أو غير صادرة، لأن هناك فرق بين أن يكون سند الرواية صحيحاً أو مجهولاً أو ضعيفاً، وبين أن يكون صحيحاً ومعتبراً، كما يؤكد السيد الحيدري أيضاً بأن تأثير وأهمية السند يختلف بحسب أهمية الراوي، إذ يقول في ذلك: "إذا كان في السند أولئك الأكابر أمثال زرارة، أمثال يونس، أمثال هذه الطبقة، فبطبيعة الحال أن السند في بعض الأحيان حتى لو كان خبر واحد يحصل للإنسان اطمئنان، فما بالك إذا توفرت قرائن أخرى"[٣٦].

فالسيد الحيدري وإن كان منهجه ليس منهجاً سندياً بالمعنى الرياضي كما يعبر، إلا أنه يستفيد من السند كقرينة من ضمن القرائن كما مر بنا، بل ويحاول أن يجمع مجموعة من الروايات بمختلف

[٣٥] راجع بحث خارج الفقه-مفاتيح عملية الاستنباط الفقهي، الدرس رقم ١٥٦.
[٣٦] راجع بحث خارج الفقه- مفاتيح عملية الاستنباط الفقهي، الدرس رقم ٢٩٦.

الأسانيد للاطمئنان بالصدور، وهذا ما يصنع أيضاً على مستوى الظهور، إذ ينظر إلى المجموع العام للظهورات الموجودة، وبعد ذلك يستطيع أن يقول بأن أهل البيت عليهم السلام يريدون هذا المعنى أو لا، ولذلك ميز بين تفسير النص وبين فهم النص الديني، فتفسير النص كما يقول قد يكون سهلاً، لأنه ما عليك إلا أن تأخذ نصاً معيناً فتفسره، ولكن المشكلة هي أن تفسيرك للنص ليس بالضرورة سيوصلك إلى فهم مراد الشارع، لأن ما يوصلك إلا فهم مراد الشارع هو مجموع ما صدر من الشارع، سواءً على مستوى النص القرآني أو على مستوى النص الحديثي[٣٧].

قرينة إضافية مهمة: (القرينة العقلية)

وهذه من القرائن المهمة التي يعتمدها السيد الحيدري وإن كانت لم تأتي في سياق القرائن التي ساقها في هذا المقام، ولكن يُفهم من كلامه أنها من القرائن المهمة التي يعتمدها[٣٨]، وهذه لها مدخلية

[٣٧] راجع بحث خارج الفقه- مفاتيح عملية الاستنباط الفقهي، الدرس رقم ٢١٨.
[٣٨] مما يؤكد اعتماد السيد الحيدري على هذه القرية هو تعليقه وهو بصدد استعرض كلمات الشيخ الطوسي في القرائن التي يعتمدها، فهذا مما يدلل على أنه يقبل كلامه حول حجية العقل راجع بحث خارج الأصول، تعارض الأدلة، الدرس رقم ٦٩.

أساسية أيضاً حتى في فهم القرائن الأخرى، وفي هذه القرينة لابد من معرفة ما هي النسبة بين الأدلة العقلية وبين النصوص الدينية؟ وفي حال التعارض بين النصوص الدينية والأدلة النقلية فما هي المسؤولية؟ فإذا تعارض ظاهر قرآني مثلاً مع أصل عقلي قطعي فماذا نفعل؟ هل نسقط الأصل العقلي لصالح الظاهر القرآني أو نتصرف في الظاهر القرآني لصالح الأصل العقلي؟ فهذه الأبحاث من الأبحاث المهمة جداً التي يرى السيد الحيدري بضرورة بحثها[٣٩].

منهج السيد الحيدري هو منهج أعلام الطائفة

يشير السيد الحيدري بأن الاعتماد على أساس المضمون، وليس على أساس المنهج السندي هو منهج أعلام الطائفة القدماء كالشيخ الطوسي، والشيخ الكليني، والشيخ الصدوق، ويؤكد أيضاً على أن ما يقوله ما هو إلا رجوع إلى ما أسس له علماء المدرسة في عصر الغيبة الصغرى، ويبين بأن هذا بخلاف ما يتصوره البعض من أن

[٣٩] بحث خارج الفقه- مفاتيح عملية الاستنباط الفقهي، الدرس رقم ٩٣.

الاتجاه الموجود الآن في الحوزة وخصوصاً في حوزة النجف أنه هو الاتجاه الرسمي عند علماء مدرسة أهل البيت (ع)[٤٠].

منهج الشيخ الطوسي نموذجاً[٤١]

يقول الشيخ الطوسي في كتابه (الاستبصار في ما اختلف من الأخبار، للطوسي): "واعلم أن الأخبار على ضربين: متواتر وغير متواتر، فالمتواتر منها ما أوجب العلم فما هذا سبيله يجب العمل به من غير توقع شيء ينضاف إليه ولا أمر يقوى به ولا يرجح به على غيره، وما يجري هذا المجرى لا يقع فيه التعارض ولا التضاد في أخبار النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام"[٤٢].

وبعدها يشير للأخبار غير المتواترة ويقول: "وما ليس بمتواتر على ضربين فضرب منه يوجب العلم أيضاً، وهو كل خبر تقترن إليه قرينة توجب العلم، وما يجري هذا المجرى يجب أيضاً العمل به، وهو

[٤٠] راجع بحث خارج الأصول- تعارض الأدلة، الدرس رقم ٦٩.
[٤١] سوف نشير فقط لمنهج الشيخ الطوسي من كلماته لأخذ فكرة عن منهج بعض علمائنا المتقدمين في التعامل مع الروايات كنموذج، وذلك للإختصار ولعدم الإطالة.
[٤٢] راجع كتاب الاستبصار فيما اختلف من الأخبار للشيخ الطوسي في المقدمة ص٤٤-٤٥، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ-١٩٩٢ دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، وهذه الطبعة بالتأكيد تختلف عن الطبعة التي أشار إليها السيد الحيدري لأن ما أشار إليه ج ١، ص ٣.

لاحق بالقسم الأول، **والقرائن أشياء كثيرة** منها أن تكون مطابقة لأدلة العقل ومقتضاه، ومنها أن تكون مطابقة لظاهر القرآن: إما لظاهره أو عمومه أو دليل خطابه أو فحواه، فكل هذه القرائن توجب العلم وتخرج الخبر عن حيز الآحاد وتدخله في باب المعلوم، ومنها أن تكون مطابقة للسنة المقطوع بها إما صريحاً أو دليلاً أو فحوى أو عموماً، ومنها أن تكون مطابقة لما أجمع المسلمون عليه، ومنها أن تكون مطابقة لما أجمعت عليه الفرقة المحقة فإن جميع هذه القرائن تخرج الخبر من حيز الآحاد وتدخله في باب المعلوم وتوجب العمل به"[٤٣].

الآثار المترتبة على منهج جمع القرائن

يبين السيد الحيدري بأنه ومن خلال الاعتماد على منهج جمع القرائن؛ فإنه سوف تنفتح لنا آفاق وأبواب كثيرة ستكون مغلقة إذا تم الاعتماد على المنهج السندي، فمثلاً الزيارة الجامعة الكبيرة إذا تعاملنا معها على أساس المنهج السندي ربما يقول قائل فيه ما فيه، ولكن عندما يكون التعامل على أساس المنهج المضموني، فكل فقرة من

[٤٣] راجع المصدر السابق.

الزيارة الجامعة يمكن إقامة عشرات الأدلة عليها، خصوصاً وأن أعلام الطائفة أشاروا إلى أنه إذا أردنا أن نعرف أن الرواية معتبرة وصادرة أو غير معتبرة وصادرة، فإن علينا العرض على كتاب الله، وأخذ الشواهد من السنة، والإجماع، وهو أعم من إجماع المسلمين أو إجماع الطائفة المحقّة[٤٤].

خلاصة ما تقدم:

إن منهج جمع القرائن المتبع عند السيد الحيدري يبدأ بالنظر إلى المضمون (المتن)، وأول خطوة عنده هي العرض على كتاب الله، وهذا بخلاف المنهج السندي الذي يبدأ أولاً بمعرفة السند، علماً بأن هذا المنهج يتبعه السيد الحيدري في أي رواية سواءً كانت في العقائد أو في الفقه الأصغر أو في الأخلاق أو في أي بعد معرفي ديني كما يقول[٤٥].

[٤٤] راجع بحث خارج الأصول- تعارض الأدلة، الدرس رقم ٧٠.
[٤٥] راجع المصدر السابق.

ما هي لوازم منهج جمع القرائن؟

يوضح السيد الحيدري أنه ونتيجة لمتطلبات هذا المنهج لا بد أن يكون العالم أولاً مفسراً، لأنه لو لم يكن مفسراً فإنه لا يمكنه عرض الحديث على كتاب الله، هذا أولاً، وثانياً: لا بد أن يكون محيطاً بجميع معارف السنة، يعني واقفاً على الأشباه والنظائر في مسائل أخرى. ثالثاً: لابد أن يكون واقفاً على تراث الآخر، وذلك حتى إذا أراد أن يحصل الإجماع من المسلمين يكون قادراً على تحصيله، لأنه إذا لم يطلع على تراث الآخرين فإنه لا يمكنه تحصيل ذلك[٤٦].

ولذلك يرى السيد الحيدري أن من شروط الاجتهاد ومبادئ الاجتهاد هو أنه لابد أن يكون المجتهد مفسراً، ولا بد أن يكون متكلماً، ولا بد أن يكون عالماً بالخلاف، ومن لم تتوفر فيه الشروط المتقدمة فليس بمجتهدٍ وفق الرؤية التي يتبناها لا اجتهاداً مطلقاً ولا متجزئاً[٤٧].

---

[٤٦] راجع بحث خارج الأصول- تعارض الادلة، الدرس ٧٠.
[٤٧] راجع المصدر السابق.

كما يوضح السيد الحيدري بأن هذا لا يعني عدم الاجتهاد بالمعنى السائد للاجتهاد، لأن المسألة مبنائية كما يقول، فكما أن السيد الخوئي يعتقد أن مبادئ الاجتهاد تتوقف على علم الأصول وعلم الرجال، فإذا كان هناك شخصاً لم يقرأ علم الرجال فلا يكون مجتهداً على مبناه، لأن علم الرجال من مبادئ الاجتهاد عنده، ونفس الأمر على مبنى الأصولية أن الاخباري ليس بمجتهد، لأنهم يعتقدون أن الاجتهاد متقوم بعلم الأصول، فكذلك الأمر في مبناه العلمي وهو أنه يرى بأن من لم يكن واقفاً على العلوم التي ذكرها والتي مرت بنا سابقاً فإنه ليس بمجتهداً وفق هذا المبنى الذي يعتمده[٤٨].

العرض على القرآن بين السيد الحيدري ومشهور الأصوليين

قد يقول قائل: إن روايات العرض على القرآن الكريم موجودة عند مشهور الأصوليين وليست من اختصاصات السيد الحيدري، فما هو المائز بين السيد الحيدري وبين غيره من الأصوليين؟!

[٤٨] راجع المصدر السابق.

وهذا الكلام كما يقول السيد الحيدري وإن كان تاماً من وجه إلا أنه غير تام من وجوه أخرى، وهذه الوجوه يتضح اختلافه فيها عن المشهور، وبيانها على النحو التالي[٤٩]:

- أولاً: أن مشهور الأصوليين يعرضون الرواية على الكتاب، ولكن في مرحلة متأخرة جداً، في المرحلة الثالثة أو الرابعة، وأما السيد الحيدري فيعرضها في المرحلة الأولى، وهناك فرق بين المقامين من هذا الوجه، ولذا هم يبحثون في روايات العرض في أواخر بحث تعارض الأدلة، لا في أوائله، فالرواية عندهم إذا كانت صحيحة السند وليس لها معارض، فإنه يعمل بها ولا حاجة إلى عرضها على كتاب الله، أما بمنهج السيد الحيدري فإن الرواية حتى مع فرض أنها صحيحة السند وفرض أنها واردة في الكتب المعتبرة كالكافي، فإنه لا بد من عرضها على كتاب الله.

[٤٩] بحث خارج الأصول- تعارض الأدلة، الدرس رقم ٧١.

- الثاني: أن الأعلام إنما يعرضون الرواية على الكتاب إذا كان لها معارض لا يمكن معه الجمع العرفي بينها وبين ما يعارضها، يعني إذا كان هناك تعارضاً مستقراً فإنه حينئذ يتم العرض على الكتاب، ليكون الموافقة والمخالفة مع الكتاب هو المرجح، فالعرض على الكتاب هو للترجيح، أما بمنهج السيد الحيدري فإن العرض على الكتاب ليس للترجيح، وإنما لأصل القضية.
- الثالث: أن هؤلاء الأعلام عندما يعرضوا الخبر على الكتاب -سواءً كان في المرحلة الأولى أو الثالثة سواءً كان عند التعارض أو بلا تعارض- يقولون يكفي حجية الظهور القرآني للعرض على القرآن، فإذا ثبتت حجية الظهورات القرآنية يمكن عرض الرواية عليه، يعني نحتاج فقط إثبات حجية الظهور لعرض الرواية على القرآن، أما السيد الحيدري فإنه يرى أن هذا غير كافٍ، لأنه نحتاج بالإضافة إلى حجية الظهور القرآني أن نفهم ذلك الظهور في ضوء جميع المعارف القرآنية، وبعبارة أوضح: الكثير منهم يكتفون بالظهور

التجزيئي للآية، أما السيد الحيدري فلا يكتفي بالظهور التجزيئي، بل لابد أن يكون الظهور في الآية موضوعياً[٥٠].

مثال للتوضيح[٥١]:

وردت عندنا روايات صحيحة السند بالمعنى المصطلح أنه لا يجوز التعامل في المعاملات التجارية مع بعض القوميات، وبعض العلماء رأى في هذه الرواية مشكلة، فحلّوها بالحمل على الكراهية، وذلك لأن الروايات قالت بأن هذه القومية هم حيٌّ من الجن، وهذه موجودة في كتاب التجارة في المكروهات، أنه "لا تتعاملوا مع فلان جهة ليس ببعدها الديني، بل ببعدها القومي"، وبناءً على المسلك الأول يعني المنهج الذي مشى عليه المنهج السندي عملوا بها وأفتوا بالكراهية. وأما على المسلك الثاني، فإنه يتم عرضها على القرآن، وفي عملية العرض على القرآن أيضاً يوجد اتجاهان لذلك[٥٢]:

---

[٥٠] راجع المصدر السابق.
[٥١] ذكر السيد الحيدري عدة أمثلة لتوضيح هذا المطلب، وسوف نذكر مثالاً واحد فقط لكي لا نطيل.
[٥٢] سوف نقوم بعرض ما ذكره السيد الحيدري في بحث خارج الأصول- تعارض الأدلة، الدرس رقم ٧١ بإختصار وببعض التصرف.

- الاتجاه الأول: المنهج التجزيئي: تُعرض الرواية على القرآن الكريم، وعندما يأتون إلى القرآن ولا يجدون آيةً فيه أشارت إلى ذلك، فإنهم يصلون إلى نتيجة أنه لا يوجد ذكر لهذا المطلب في القرآن، فهي لا موافقة ولا مخالفة له.
- الاتجاه الثاني: المنهج الموضوعي: تُعرض الرواية على القرآن الكريم، وعندما نذهب إليه نجد أنه لم يتعرض لها كمسألة كلية، وإنما أشار إلى الضابط العام، وهو أن الملاك عنده هي التقوى والدين وليس القومية، قال تعالى: {إن أكرمكم عند الله أتقاكم)، فنصل إلى نتيجة أن هذه الرواية مخالفة للقرآن فنرمي بها عرض الجدار، لأنها زخرف[٥٣]. فهذا هو الاتجاه الذي يتبناه السيد الحيدري في كيفية العرض على القرآن الكريم.

[٥٣] راجع المصدر السابق.

كلمة الختام

تناولت في هذا الموضوع أهم السمات والمعالم التي يتميز بها منهج السيد الحيدري عن المنهج السندي، وعرضت أبرز الإشكالات التي أوردها على هذا المنهج، كما تطرقت أيضاً لأهم الآثار المترتبة على اتباع كلا المنهجين. وكل أملي أن أسهم بذلك في توضيح منهجه لجميع المهتمين، خصوصاً أولئك الذين لم يتمكنوا من متابعة أبحاثه ودروسه، كما آمل أن أكون قد وفقت لبيان ذلك بصورة صحيحة، وإن كنت أعلم بأن ما سطرته لا يخلو من القصور ونقاط الضعف، ولكن ما لا يُدرك كله لا يُترك جُله كما يُقال، ولعل هذا الموضوع يكون بمثابة انطلاقة لمواضيع أخرى تُكتب في هذا الشأن وتكون أتم منه وأكمل.